S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/25015
24 December 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

تقرير الأمين العام عن المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٢
أولا - أنشطة اللجنة التوجيهية	٢-١١	٣
ثانيا - رئيسا اللجنة التحضيرية	١٢-٢١	٤
ثالثا - الفريق العامل المعني بالبوسنة والهرسك	٢٢-٣١	٧
رابعا - الفريق العامل المعني بالمسائل الإنسانية	٣٢-٤١	١١
خامسا - الفريق العامل المعني بالجماعات والاقليات الإثنية والقومية	٤٢-٥٧	١٣
سادسا - الفريق العامل المعني بمسائل الخلافة	٥٨-٦٠	١٨
سابعا - الفريق العامل المعني بالمسائل الاقتصادية	٦١-٦٥	١٩
ثامنا - الفريق العامل المعني بتدابير بناء الثقة والأمن وبالتحقق	٦٦-٦٩	٢٠

المرفقات

الأول - رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام الى الاجتماع الوزاري للجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا ٢٢

الثاني - بيان افتتاحي أدلى به السيد سايروس فانس في الاجتماع الوزاري للجنة التوجيهية ٢٣

الثالث - كلمة اللورد أوين في الاجتماع الوزاري للجنة التوجيهية ٢٨

92-84332 ٢٥٥٧د(٩٢) 291292 301292 301292

مقدمة

١ - في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، قدم الأمين العام تقريرا الى مجلس الامن يغطي أنشطة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا منذ بدء أعماله في جنيف في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (S/24795) . وقد نظر مجلس الامن في هذا التقرير في جلساته ٣١٣٤ الى ٣١٣٧ المعقودة يومي ١٣ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمد القرار ٧٨٧ (١٩٩٢) وأعرب فيه عن ارتياحه للتقرير الذي قدمه اليه رئيسا اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي ، وطلب الى الامين العام أن يواصل ابقاء المجلس على علم مستمر بالتطورات وبأعمال المؤتمر . ويعطي هذا التقرير معلومات عن الانشطة التي تم الاضطلاع بها في اطار المؤتمر الدولي منذ تقديم التقرير السابق .

أولا - أنشطة اللجنة التوجيهية

٢ - عقد الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي في هيئة موسعة ، وعلى المستوى الوزاري ، في جنيف في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . وشهد الاجتماع مناقشة متعمقة للحالة في يوغوسلافيا السابقة وعلى الاخص في البوسنة والهرسك . وفي رسالة وجهها الامين العام الى الاجتماع (انظر المرفق الاول) قال "إن الحالة الراهنة تحتاج الى حنكة على أرفع مستوى . ولابد أن نوازن بين التعاطف مع الانفعالات والتوصل الى تقدير مترو للمخاطر والمكاسب . وأن تكون نقطة الانطلاق في نظر أي حلول علاجية قصيرة الامد هي مقدار ما تسهم به في تحقيق الاستقرار الطويل الامد" . وأضاف قوله "إن الطريق الذي علينا أن نسلكه هو الاستمرار في المفاوضات بحسن نية ، وباستلهام روح ميثاق الامم المتحدة ومبادئ المؤتمر الدولي ، لا طريق الاجراءات التي تؤدي الى استمرار العنف وتصعيده" .

٣ - ويتضمن المرفقان الثاني والثالث البيانين اللذين ألقاهما رئيسا اللجنة التوجيهية . كذلك قدم بيانات تفصيلية كل من الجنرال نامبيار والجنرال موريلون والسيدة سوداكو أوغاتا مفوضة الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والسيد س. سوماروغا رئيس لجنة الصليب الاحمر الدولية ، والسيد مارتي إهتساري رئيس الفريق العامل المعني بالبوسنة والهرسك ، وأعرب عدد من الوزراء عن وجهات نظرهم وطرحوا أسئلة على الجنرال نامبيار والجنرال موريلون اللذين قاما بالاجابة عليها .

٤ - وعرض الجنرال نامبيار تقريرا عن تنفيذ مختلف الولايات المنوطة بقوة الامم المتحدة للحماية بما في ذلك المناطق المشمولة بحماية الامم المتحدة في كرواتيا والبوسنة والهرسك . وأفاد الجنرال موريلون عن الحالة في سراييفو والجهود التي تبذلها قوة الامم المتحدة للحماية لتأمين مراعاة وقف العمليات الحربية الذي اتفقت عليه الاطراف الثلاثة في البوسنة والهرسك في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وذكر أنه فيما استمر القتال دائرا في الجمهورية ، انخفض مستوى العمليات الحربية منذ التوصل الى هذا الاتفاق .

٥ - وأفادت السيدة أوغاتا ، مفوضة الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن أنشطة الاغاثة الانسانية . وقالت إنه أمكن حتى الآن تحقيق ٨٠ في المائة من الاهداف الموضوعة للبوسنة والهرسك بالنسبة لقطاع الاغذية ، وحوالي نصف الاهداف الموضوعة لمواجهة فصل الشتاء . وقدم السيد سوماروغا ، رئيس لجنة الصليب الاحمر الدولية ، معلومات عن الافراج عن المعتقلين الذين كانوا بحوزة أطراف النزاع الثلاثة في البوسنة والهرسك . وقال إنه يتوقع أن يتم في الاسبوع نفسه الافراج عن ٣٤٥ ٤ سجينا : ٧٨٠ ٣ من جانب البوسنيين الصرب ؛ و ٠٣٧ ١ من جانب الحكومة البوسنية ؛ و ٥٣٨ من جانب البوسنيين الكروات .

٦ - وأفاد السيد إهتساري عن المناقشات المتعلقة بالهياكل المؤسسية الجديدة للبوسنة والهرسك ، وعلى وجه الخصوص ، المناقشات المتعلقة بالجهود التي تستهدف وضع مبادئ دستورية وتعيين الحدود بين المقاطعات . وأعرب عن اعتقاده في امكانية التوصل بالمفاوضات الى تسوية للحالة القائمة في البوسنة والهرسك .

٧ - وأبان الاجتماع عن رغبة الوزراء في قيام رئيسي اللجنة التوجيهية ورؤساء الافرقة العاملة بالمضي قدما في وضع استراتيجيات للتوصل الى حلول سلمية للمشاكل القائمة في يوغوسلافيا سابقا . وأعرب عدد كبير من المشتركين عن اعتقاده بأنه يمكن التوصل الى حلول عن طريق المفاوضات ، وأن هذا يَفضُل توسيع نطاق الحرب . وفي هذا السياق تكرر الاعراب عن رأي مؤداه ضرورة زيادة الضغوط على جميع الاطراف لدفعها الى التعاون . ورئي أنه يجب تحديدا التشدد في تطبيق الجزاءات وخاصة في الدانوب . اقترح تعيين منسق تنفيذي للجزاءات ، وأعربت اللجنة التوجيهية عن ترحيبها بالاقتراح .

٨ - وحث المشتركون مرارا جميع أطراف النزاع الناشب في البوسنة والهرسك على التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ، واحترام الاتفاقات التي قبلوا بها بشأن الافراج عن جميع السجناء والمحتجزين . وأعربوا عن استهجانهم الشديد لانتهاكات منطقة حظر الطيران فوق البوسنة والهرسك ، وتمنوا اتخاذ تدابير لضمان الامتثال لها .

٩ - وساد الاجتماع شعور بيّن بأنه لا مجال للمساومة عندما يتعلق الأمر بالمبادئ الاساسية لاحترام حقوق الانسان وعدم جواز تغيير الحدود بالقوة . وأعرب المشتركون عن رفضهم الشديد إزاء التقارير المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، بما في ذلك التطهير الاثني والادعاءات المتعلقة بإساءة معاملة النساء . وأيدوا تماما إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة المتهمين بجرائم الحرب .

١٠ - وتفاوتت الآراء بشأن رفع حظر السلاح لصالح حكومة البوسنة والهرسك . وعارض معظم المتحدثين رفع الحظر . ومست المناقشات أيضا بايجاز مسألة انشاء المناطق أو الملاذات الآمنة .

١١ - وقد عرضت حكومة الولايات المتحدة ايفاد ٢٥ مراقبا للمساعدة في سد النقص القائم بين مراقبي المطارات . ولقي الاجراء ترحيبا حارا . وأهاب رئيسا اللجنة بالحكومات الاخرى أن تقدم عروضا مماثلة إذا كان بامكانها أن تفعل ذلك .

ثانيا - رئيسا اللجنة التحضيرية

ألف - صنع السلم

١٢ - واصل رئيسا اللجنة التوجيهية اتصالاتهما مع رؤساء دول البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، في محاولة للتشجيع على الوصول الى حلول سلمية للمشاكل في يوغوسلافيا سابقا . وعقدا أيضا اجتماعات مع زعماء آخرين في يوغوسلافيا سابقا وفي البلدان المجاورة . كما قاما بزيارة لكرواتيا والبوسنة والهرسك في خلال هذه الفترة .

١٣ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عقدا اجتماعا خاصا في جنيف مع الرئيس كوسيتش ، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، اجتمعا في جنيف بالرئيس غليغوروف ، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا . وقاما في ١٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر بزيارة المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة في كرواتيا .

وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر اجتمعا في جنيف برئيس وزراء اليونان ميتسوتاكيس . وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر اجتمعا في جنيف برئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سابقا ، السيد بانيتش . وفي خلال نهاية الأسبوع ، يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ، التقيا في بريوني بالرئيس تودجمان ، رئيس كرواتيا . وفي ٣ كانون الأول/ ديسمبر ، كان لهما اجتماع خاص في جدة بالرئيس عزت بغوفيتش ، رئيس البوسنة والهرسك . وزارا زغرب لاجراء محادثات مع الرئيسين تودجمان وعزت بغوفيتش وآخرين ، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر .

باء - حقوق الانسان والمسائل الانسانية

١٤ - وواصل رئيسا اللجنة التوجيهية بذل مساعيهما الحميدة بشأن المسائل الانسانية وكذلك بشأن حقوق الانسان . وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، بعث الرئيسان رسالة الى الدورة الخاصة للجنة حقوق الانسان المعقودة لمناقشة حالة حقوق الانسان في يوغوسلافيا سابقا . وأدانا في رسالتهما التطهير الإثني والانتهاكات الاخرى لحقوق الانسان ، وطلبا الى اللجنة أن تولي عنايتها للمسألة الهامة ، وهي مسألة حماية حقوق الاقليات التي قالا إن لها أهمية كبرى بالنسبة لمستقبل الاستقرار والأمن في منطقة يوغوسلافيا سابقا .

١٥ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ، ألقى السيد فانس كلمة في اجتماع رفيع المستوى للفريق العامل المعني بالمسائل الانسانية . وأكد بأن كفالة احترام حقوق الانسان الأساسية والقانون الانساني يجب أن تظل من الأولويات العالية في معالجة الحالة في البوسنة والهرسك وكذلك في سائر يوغوسلافيا سابقا . وبعد أن لاحظ بأن التضامن مع الانسان الذي هو في حالة شدة يعد معتقدا أساسيا في النظام العالمي لما بعد ١٩٤٥ ، أعرب عن عميق احترامه واعجابه وامتنانه لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية وكذلك جنود قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا وطاقم الطائرات المحلقة في بعثات انسانية خطيرة .

١٦ - وبذل الرئيسان أيضا جهودا جادة للمساعدة على اجراء فحص شرعي للجثث في مقبرة جماعية في أوفكارا قرب فوكونار . وأجريا اتصالات في هذا الشأن مع الأمين العام للأمم المتحدة ، ومع المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان ومع لجنة الخبراء المعنية بادعاءات انتهاك القانون الانساني . ووضعت لجنة الخبراء ترتيبات لاجراء فحص شرعي بدأ بالمكان عينه .

جيم - التعاون مع المنظمات الاقليمية

١٧ - واستمر الرئيسان في اجراء اتصالات مع المنظمات الاقليمية المعنية بما فيها منظمة المؤتمر الاسلامي ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وحضرا دورة استثنائية لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي ، المعقودة في جدة في ١ و ٢ كانون الاول/ديسمبر للنظر في الحالة في البوسنة والهرسك .

١٨ - وأدلى السيد فانس ببيان بالنيابة عن الامين العام للامم المتحدة وصف فيه الاحداث الجارية في البوسنة والهرسك على أنها تمثل تحديا مباشرا للنظام العام الدولي . وأشار البيان الى أنه ، بالرغم من الاوامر المحددة الصادرة من مجلس الامن ، مازال العنف مستمرا ، ويجري امتهان حقوق الانسان ، واعتراض سبيل الجهود الغوثية ، ومهاجمة القائمين على حفظ السلم من الامم المتحدة ، ومواصلة التطهير الإثني . وأشار بيان الامين العام الى التدابير التي تتخذها حاليا الامم المتحدة بغية إنهاء النزاع ، واقترح السبل التالية التي يمكن أن تضطلع بصددها منظمة المؤتمر الاسلامي بدور داعم ، فأولا ، بامكانها تأييد الدعوة الموجهة الى الاطراف في البوسنة والهرسك للتفاوض من أجل التوصل الى تسوية سياسية على أساس مخطط الدستور الذي تقدم به الرئيسان المشاركان . وثانيا ، بامكانها تأييد دعوة مجلس الامن لوقف الاعمال العدائية ، وتأييد أعمال الفريق العامل العسكري المختلط الرامية الى رفع الحصار عن سراييفو والمدن الاخرى وتجريدها من السلاح . وثالثا ، بامكانها المساعدة في ضمان الامتثال للجزاءات المفروضة .

١٩ - وتناول اللورد أوين ، في كلمته أمام الاجتماع ، مسألة ما يساور المسلمون من ظنون من أن العالم لا يدافع عن حقوق مسلمي البوسنة والهرسك بنفس الطريقة التي كان سيتبعها لو كانوا ينتمون الى ديانة أخرى . وقال "لا أعتقد أن لهذا الاتهام أي أساس من الصحة" . أما فيما يتعلق بمقارنة ذلك برد المجتمع الدولي على غزو الكويت ، فقد قال إن الحالة في يوغوسلافيا السابقة مختلفة "سياسيا ، وعسكريا ، وجغرافيا" . وأضاف قائلا إن رفع الحظر عن البوسنة والهرسك ، قد يؤدي الى استئناف إرسال إمدادات الاسلحة ، علانية أو سرا ، الى صربيا والجبل الاسود من جانب الموردين التقليديين .

٢٠ - وذكر اللورد أوين أن الرئيسين المشاركين مصممان على رؤية إنتهاكات أمر حظر الطيران وقد توقفت وإن كان قد أشار الى أنه لم تسجل أي مهمات قتالية قامت بها الطائرات الشابتة الاجنحة منذ ١٢ تشرين الاول/اكتوبر .

٢١ - وألقى اللورد أوين كلمة أمام إحدى دورات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقودة في ستوكهولم في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ . وفي معرض تقييمه لفرص التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض ذكر : "أعتقد أن هذه لحظة يتعين فيها على المجتمع الدولي بنوع خاص أن يتحلى برباطة الجأش وأن يواصل الاستراتيجية الحالية" . وأضاف قائلا إن الحاجة ماسة أيضا لبذل كل جهد ممكن من أجل الضغط على جميع الأطراف حتى تجلس بشكل بناء الى مائدة المفاوضات . ومضى قائلا : "إن الأوان قد آن للشبات على الإيمان بالتوصل الى تسوية سلمية عن طريق التفاوض" .

ثالثا - الفريق العامل المعني بالبوسنة والهرسك

٢٢ - تضمن التقرير السابق للأمين العام معلومات عن الأفكار التي طرحها الرئيسان المشاركان على الأطراف بشأن الهيكل الدستوري الذي يمكن وضعه للبوسنة والهرسك (S/24795 ، المرفق السابع) . والنقاط الأساسية للمقترحات المتعلقة بالدستور هي كما يلي :

(أ) تكون البوسنة والهرسك دولة لا مركزية مؤلفة من ٧ الى ١٠ مقاطعات مستقلة استقلالا ذاتيا وتراعى في حدودها الاعتبارات الإثنية وغيرها . وتسند الى المقاطعات جميع المهام الحكومية المتعلقة بالاتصالات "العادية بين السلطات العامة والمواطنين ، ومنها على سبيل المثال التعليم والرعاية الصحية" ؛

(ب) يعترف الدستور بوجود ثلاث جماعات رئيسية "إثنية" أو "قومية/دينية" ، كما يعترف بفئة "الجماعات الأخرى" ؛

(ج) يكون لكل من الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات هيئات تشريعية منتخبة بطريقة ديمقراطية ورؤساء حكومة يجري اختيارهم ديمقراطيا ، وسلطة قضائية مستقلة . وينبغي أن يراعى ، في جميع أجهزة الحكومة المركزية ، مبدأ التوازن أو التناوب بين الجماعات ؛

(د) تُنشأ محكمة دستورية للفصل في المنازعات التي تنشأ بين المقاطعات وأجهزة الحكومة المركزية . وتتكون هذه المحكمة من أربعة قضاة باختيار قاض واحد من كل من الجماعات في البوسنة ، ومن أغلبية من القضاة الأجانب الذين يعينهم المؤتمر .

(هـ) تخضع أي مؤسسة عسكرية بالكامل لسلطة الحكومة المركزية في حين تكون الشرطة تحت سلطة المقاطعات بالكامل . ولن يُسمح بأي قوات مسلحة عدا ذلك ؛

(و) من السمات المهمة للدستور تأكيده على توفر أعلى مستوى من حقوق الانسان المعلنة دوليا . وستتولى مجموعة متنوعة من الأجهزة الوطنية والدولية ، جزئيا أو كليا ، ضمان تنفيذها ورصدها ؛

(ز) من السمات المهمة الاخرى للدستور وجود آليات مختلفة للمراقبة الدولية مثل غلبة القضاة من غير البوسنيين في المحكمة الدستورية ومحكمة حقوق الانسان . وستظل معظم هذه الآليات نافذة الى أن يتم تعديل الدستور بما يقضي بالغائها ، وهذا ما لا يمكن حدوثه إلا باتفاق الجماعات الرئيسية الثلاث كلها .

٣٣ - ومنذ ذلك الوقت ، جرت مشاورات على حدة مع وفود كل طرف من الاطراف . ويبدو أن حكومة البوسنة مقتنعة بالمخطط العام لمقترحات الرئيسين المشاركين ، رغم أنه يبدو من خلال المناقشات المستفيضة التي جرت مع الوفد ككل ومع بعض أعضائه ، أنها ترى أن المقترحات تنص على زيادة اللامركزية الذي ينبغي وأن هناك مغالاة في التأكيد على الاعتبارات الإثنية وسواها من الاعتبارات المتعلقة بالجماعات .

٣٤ - وأوضح وفد الكروات البوسنيين في تعليقات خطية تم تأكيدها أيضا في اجتماعات لاحقة ، أن الاقتراحات المتعلقة بالدستور تشكل أساسا مقبولا نسبيا لمزيد من المحادثات ، مع مراعاة ثلاثة تحفظات رئيسية : فهو يرى (أ) أن الترتيبات الدستورية ينبغي أن تعكس على نحو أوفى أن البوسنة والهرسك دولة مؤلفة من ثلاث أمم تأسيسية ؛ (ب) وأنها ينبغي ألا تكون محمية للأمم المتحدة أو للمجتمع الدولي ؛ (ج) وأن الدولة ينبغي أن تكون مجردة من السلاح . واقترحت تعديلات محددة من أجل تنفيذ هذه المبادئ ، بما يتوخى في جملة أمور تشكيل ما يسمى "الوحدات التأسيسية" الثلاث ، التي تتألف كل منها من مقاطعتين أو أكثر تخضعان سويا في الواقع لحكومة واحدة ، وتلعب هذه الوحدات التأسيسية في معظم الشؤون الدور المتوخى للمقاطعات في اقتراح الرئيسين المشاركين . ومن الآثار الثانوية المهمة لذلك التغيير هو أن تتوقف قرارات العديد من أجهزة الحكومة المركزية على توافق آراء الجماعات الإثنية الرئيسية الثلاث ، إلا فيما يتعلق بالمسائل التي يتفق فيما بين الجماعات الثلاث كلها على أنها لا تمس مصالحها الحيوية ، وتلغى جميع تدابير المراقبة الدولية التي يتوخاها الرئيسان المشاركان باستثناء إمكانية اشتراك المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان في محكمة البوسنة لحقوق الانسان ، لفترة محدودة .

٣٥ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر قدم وفد الصرب البوسني ما يعتبر في الواقع اقتراحا مضادا لاقتراح الرئيسين المشاركين ، وأصر ، بناء على تعليمات من جمعيته على النظر فيه جنبا الى جنب مع الاقتراح الاخير . والسمة الاساسية للاقتراح المضاد هي تقسيم البوسنة والهرسك ، على أساس إثني بحت ، الى ثلاث دول ذات سيادة ، تكون لكل منها شخصية قانونية دولية وتدخل في اتحاد تعاهدي فضفاض مع وحدة مركزية ، تكون لها أيضا شخصية قانونية دولية محدودة . وعلى الرغم من أنه من المتوخى أن تقوم ما يسمى "الدول التأسيسية" تفويض بعض المهام في المجال الاقتصادي وبصفة خاصة التجارة الدولية ، الى الحكومة المركزية ، فستكون لكل دولة عملتها الخاصة بها . ويشغل جميع أجهزة الحكومة المركزية أشخاص تعينهم الدول التأسيسية على أساس المساواة وعموما لن يكون بمقدورها إتخاذ قرارات إلا بتوافق الآراء أو على الاقل بموافقة غالبية ممثلي كل دولة . ويصدق هذا القول حتى على المحكمة الدستورية ومحكمة حقوق الانسان ، التي لن يكون بأي منها أعضاء من غير البوسنيين ، وسيسند دور هام لاثنتي عشرة لجنة تتألف من ممثلين لكل دولة من الدول الثلاث ، وتقوم برصد مهام الحكومة المركزية وتنسيق المهام المناظرة للدول التأسيسية . وعلى الرغم من أن حقوق الانسان ستكون مكفولة على أعلى المستويات الدولية ، على النحو الذي تقضي به صكوك الامم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، فلن تكون هناك أجهزة للرصد الدولي للامتثال ، من هذه الناحية أو غيرها من النواحي .

٣٦ - وما كادت مقترحات المؤتمر المتعلقة بالدستور تقدم الى الاطراف ، حتى أوضحت أنه سيكون من الجوهري ، للنظر في هذه المقترحات وللمساعدة عليه الى حد كبير أن تتضمن ما يفصح عن السياق الجغرافي الدقيق الذي ستطبق فيه . وبناء على ذلك جدد رئيس الفريق العامل المعني بالبوسنة والهرسك والتابع للمؤتمر ما طلبه المؤتمر في وقت سابق من الاطراف أن تقدم ، إن أمكن ذلك في شكل خرائط ، تصوراتها للحدود التي سيجري ترسيمها داخل نطاق البلد . والمراد من هذه الخرائط هو أن تكون بمثابة نقطة الانطلاق لامكانية وضع مجموعة من المقترحات المتصلة بالموضوع في إطار المؤتمر .

٣٧ - وعلى الرغم من هذه المطالب الملحة ومصلحة الاطراف البينة في أن تستكمل مقترحات الرئيسين المشاركين بشأن الدستور بالمقترحات المتعلقة بالخرائط ، تقدم كل طرف ببعض الافكار بشأن التقسيم الجغرافي للبلد ولم يحدث ذلك إلا في الاسبوع الثاني من كانون الاول/ديسمبر . وتُشير الخريطة التي تقدم بها وفد حكومة البوسنة الى تقسيم البلد الى ١٣ مقاطعة ، يتراوح عدد سكان كل منها بين ٠٠٠ ٥٦٤ و ٠٠٠ ٦٧ نسمة . ويتسم السكان في جميع هذه المقاطعات بالتنوع الإثني ، وإن كانت الغلبة ، في

كل منها لإحدى الجماعات الإثنية ، إما بشكل بارز في بعض الاحيان وإما بشكل طفيف في أحيان أخرى . وقدم الوفد أيضا تفسيرا خطيا أشار فيه الى الاعتبارات التي دفعت الى رسم الحدود بالشكل الذي اقترحه : وهي اعتبارات تاريخية واقتصادية وتجارية ومناخية وجيولوجية وثقافية وإثنية .

٢٨ - وقدم الوفد الصربي البوسني خريطة مشفوعة بتفسير خطي وجيز ، يظهر الحدود المقترحة الفاصلة بين جمهورية الصرب والوحدات التأسيسية الاخرى . وتضم الاولى نحو ٧٥ في المائة من مساحة البلد ، شاملة سكانا يبلغ عددهم نحو ١,٦ مليون صربي أي جميع صرب البوسنة تقريبا ، بالاضافة الى نحو ٣٠٠ ٠٠٠ مسلم و ١٠٠ ٠٠٠ كرواتي . وجاء في تفسير الاساس الذي يدعى قيام الاقليم عليه أنه يتألف من جميع المناطق التي يشكل فيها الصرب بالفعل الاغلبية وحيث يمتلكون أكبر نسبة مئوية من الاراضي ؛ مضافا اليها المناطق التي كانوا سيشكلون فيها تلك الغالبية لولا إبادة الاجناس التي ارتكبت أثناء الحرب العالمية الثانية وسياسات نظام تيتو الذي جاء في أعقابها ؛ بالاضافة الى مناطق أخرى تقع تحت سيطرة الصرب في الوقت الحاضر . ولا ترد أي إشارة بشأن الكيفية التي يمكن بها تقسيم الاقليم الذي يطالب به الصرب ، والذي يؤلف منطقة متصلة ، الى مقاطعات ، ولا الكيفية التي يمكن بها تقسيم المناطق الثلاث الاخرى على هذا النحو ، ولا الكيفية التي يمكن بها تقسيم هذه المناطق فيما بين المسلمين والكروات .

٢٩ - وقدم الوفد الكرواتي البوسني خريطة تشير فحسب الى أقاليم تتألف من إقليم كبير وإقليم متوسط وأربعة أقاليم صغيرة ، يزعم الكروات أنهم يشكلون فيها أغلبية نسبتها ٦٠ في المائة أو أكثر . ولم تقدم أية دلالة تنم عن الكيفية التي يمكن بها رسم حدود المقاطعات في ضوء ذلك ، على الرغم من القول في التفسيرات الشفوية المصاحبة لذلك بأن الكروات يتوقعون أن ينتهي الامر الى الحصول على مقاطعتين وأن التركزات الاخرى من السكان الكروات ستخصص لهما بالضرورة مقاطعات ذات أغلبيات أخرى .

٣٠ - ووافق وفدا الحكومة والكروات على أن يحاولا تقديم اقتراح مشترك بشأن رسم حدود المقاطعات .

٣١ - ويعتزم الرئيسان المشاركان ورئيس الفريق العامل المعني بالبوسنة والهرسك الاستعانة بالخرائط التي قدمها أو سيقدمها الاطراف بغرض تضييق هوة الخلافات بينها .

رابعا - الفريق العامل المعني بالمسائل الإنسانية

٣٢ - وعقد الفريق العامل المعني بالمسائل الإنسانية اجتماعا رفيع المستوى في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ لتقييم فعالية عملية المساعدة الإنسانية وليوصي بمزيد من التدابير . وحضرت الاجتماع جميع دول منطقة يوغوسلافيا سابقا ، ومجتمع المانحين ، ودول معنية أخرى ، وكذلك منظمات دولية حكومية وغير حكومية . ودعت رئيسة الفريق العامل ، السيدة أوغاتا ، مفوضة الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، الاجتماع إلى استعراض تنفيذ الاستجابة الإنسانية الشاملة التي بدأت في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، كحماية وكمساعدة مادية معا .

٣٣ - ولفتت وثيقة عمل قدمتها الرئيسة إلى الاجتماع الانتباه إلى أمور منها ما يلي :

(أ) كان هناك حوالي ٣ ملايين لاجئ ومشرد وضحايا آخرون للنزاع ، بحاجة إلى مساعدة إنسانية ؛

(ب) كان هناك خطر متواصل متمثل في تطهير إثني في العديد من أجزاء البوسنة والهرسك ، لا سيما في الجزء الشمالي الغربي من البلد . وكانت المضايقة والاضطهاد متواصلين بنفس الشدة . ووردت تقارير مروِّعة عن اغتصاب النساء ؛

(ج) أصبح نقل الأشخاص إلى أماكن آمنه في الخارج يخضع لضغوط ؛

(د) كانت جهود الإغاثة الدولية متزايدة التعقيد ، وخطرة ومحبطة . وظلت الظروف الامنية التي تؤثر على وصول المساعدة الإنسانية ظروفا هشة . كما ظلت المضايقة والتأخير في مناطق المراقبة ، وعمليات القتال العشوائي ، والتلاعب السياسي ، تمثل عراقيل رئيسية ؛

(هـ) لم تكن الإغاثة الإنسانية تصل إلى جميع الضحايا ولم تكن تغطي سوى جزء من احتياجات بقائهم ؛

(و) كان هناك نقص حاد ، بلغ ٣٠٠ ٢ مكان ، لتوفير ملاجئ مؤقتة في الخارج للمحتجزين ؛

(ز) ظل المستوى غير الكافي من الدعم المقدم إلى جزئي منظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للطفولة من المناشدة الموحدة مصدر قلق .

٣٤ - وخلال الاجتماع ، أعربت الوفود عن مساندتها المتواصلة للاستجابة الشاملة وأكدت أنها لا تزال تمثل إطار جهود الإغاثة الإنسانية في يوغوسلافيا سابقا .

٣٥ - واستمع الاجتماع إلى نداء موجّه إلى جميع أطراف النزاع ليحترموا حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية وليوقفوا فورا جميع عمليات القتال . وصدرت نداءات أيضا بالسماح دون شروط ودون عراقيل بوصول المساعدة الإنسانية إلى من يحتاجونها ، وقد اعتُبر ذلك حجر الزاوية في الاستجابة الشاملة .

٣٦ - وأعربت الوفود عن عميق قلقها لمحنة الـ ٣ ملايين شخص الذين أجبروا على الهروب من منازلهم ، ولخطر التعرض إلى المزيد من تدهور حالتهم المأساوية ، وامتداد النزاع .

٣٧ - وأدينت بقوة ممارسة التطهير الإثني البشعة . وتجددت النداءات إلى أطراف النزاع ليستمروا في الإفراج عن الاشخاص الذين لا يزالون يحتجزونهم بشكل غير مشروع ، يتعارض مع الالتزامات المعقودة في دورة لندن للمؤتمر الدولي .

٣٨ - تناولت وفود مسألة إنشاء مناطق أمنية في البوسنة والهرسك ، التي دعا قرار مجلس الامن ٧٨٧ (١٩٩٢) إلى إجراء دراسة بشأنها . وتم الإقرار على نطاق واسع بتعقد هذه المسألة . وأكدت الرئيسة للممثلين أن ملاحظاتهم ستؤخذ بعين الاعتبار على النحو الكامل في المشاورات التي ستواصل إجراءها مع الامين العام بشأن تلك المسألة .

٣٩ - وفي حين أعربت وفود عديدة عن تقديرها لحجم المساعدة التي تصل إلى البوسنة والهرسك ، فقد كان هناك اتفاق عام على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة إضافية ، خاصة فيما يتصل بالمأوى والصحة ، لإنقاذ الأرواح خلال فترة الشتاء . وهناك أيضا حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في تحقيق إمكانية الوصول دون عراقيل وكذلك في تلبية الاحتياجات ذات الاهمية الحاسمة فيما يتعلق بالهياكل الاساسية .

٤٠ - وأقر الاجتماع أيضا وجود احتياجات للحماية المؤقتة ، خاصة فيما يتعلق بالحالات الحرجة . وفي ذلك الخصوص أعربت الرئيسة عن امتنانها للعروض الإضافية المعلن عنها في الاجتماع بتوفير أماكن للمعتقلين سابقا . وحثت الحكومات على إعلان مزيد من الالتزامات .

٤١ - وواصلت الرئيسة قائلة إنها ، في حين كانت تتوخى كثيرا من الحذر في تعيين الفئات المفتقدة للمناعة لأغراض الحماية المؤقتة ، فهي تتوقع أن تزداد الضغوط في ذلك الخصوص نظرا لتدهور الحالة على ساحة الاحداث . وكررت نداءها إلى الحكومات لكي تواصل توفير المأوى الآمن لكل من يحتاجون إلى الحماية . ولاحظت أن ضحايا النزاع الابرياء لم يعد لديهم متسع من الوقت . وهي تتوقع أن تهتدي الحكومات بالطابع الاستعجالي للحالة الموصوفة في الاجتماع عند إجراء مشاوراتها في الايام المقبلة بغية التوصل إلى إجراء سياسي حاسم .

خامسا - الفريق العامل المعني بالجماعات والاقليات الإثنية والقومية

٤٢ - في الجلسة العامة الثانية للفريق العامل ، المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في جنيف ، أعلنت وفود من البوسنة والهرسك ، وكرواتيا ، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا ، وسلوفينيا ، وكذلك وفد اتحادي من بلغراد ، التزامها المتواصل بوشائق لندن ولا سيما الفصل الثاني من مشروع اتفاقية ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ التي تم التفاوض بشأنها في لاهاي . ومنذ ذلك الحين تواصلت أنشطة الفريق العامل في إطار أفرقة فرعية مختلفة ، ولا سيما الفريق الفرعي المعني بمقدونيا ، والفريق الخاص المعني بمقاطعة كوسوفو المتمتعة بالحكم الذاتي سابقا والذي أنشئ بقيادة السفير آرنز في دورة لندن للمؤتمر الدولي .

ألف - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا

٤٣ - في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، أجرى الفريق الفرعي المعني بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا محادثات رفيعة المستوى في سبوكييه مع الرئيس غليغوروف ، ورئيس الوزراء كرفنكوفسكي ورئيس البرلمان الجمهوري السيد أندوف ، وكذلك مع قادة برلمانيين منتمين لجميع الأحزاب السياسية . وفي ٨ كانون الاول/ديسمبر ، عقد الفريق الفرعي اجتماعا مع زعيم حزب المعارضة ، المنظمة الثورية المقدونية الداخلية (VMRO) السيد جورجيفسكي . وأُجريت محادثات ثلاثية مع ممثلين للحكومة وللالبانيين من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا في جنيف في ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ومن جديد في ١ و ٢ كانون الاول/ديسمبر ، وفي سكوبيي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٨ كانون الاول/ديسمبر . وأُجريت كذلك محادثات ثلاثية مع ممثلين للحكومة وممثلين للمقدونيين الصرب ، في سكوبيي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، وفي جنيف في ٢ كانون الاول/ديسمبر . وفي ٨ كانون الاول/ ديسمبر ، اجتمع الفريق الفرعي في سكوبيي بمبعوثي

وسائط الاعلام . وترأس الاجتماع المدير العام للإذاعة والتلفزة المقدونية . وبفضل المساعي الحميدة للمجلس الأوروبي ، انضم إلى الفريق السيد وارنر هاوج رئيس اللجنة الأوروبية للسكان التابعة للمجلس الأوروبي ، وذلك لإجراء تبادل آراء أولي بشأن تعداد السكان على نطاق الجمهورية الذي تقرر إجراؤه في أقرب وقت مستطاع . وأجرى السيد هاوج محادثات مع كل الأطراف المهتمة بالأمر في جنيف في ١ كانون الأول/ديسمبر وفي سكوبيي في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر .

٤٤ - لقد أظهرت كل هذه الاتصالات ، التي يجب أن تتواصل على نحو مكثف جدا ، أنه لا يزال هناك أمل لا بأس به في تسوية النزاعات الإثنية داخل الجمهورية بالوسائل السلمية . فجميع الأطراف ما زالت محتفظة بسبل الاتصال قائمة فيما بينها وهي تبدي استعدادا ممتازا للتحكم في الأزمة وقدرا معقولا من الاعتدال . بيد أنها جميعا تواجه ضغوطا متزايدة من عناصر أكثر تطرفا تزداد قوتها بقدر ما تظل قضية الاعتراف المؤسفة بدون تسوية . ويرى رئيس الفريق العامل أن وصول قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة في وقت مبكر وكذلك وجود المراقبين الموفدين لأجل طويل من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومن بينهم أعضاء من بعثة الرصد التابعة للجماعة الأوروبية ، سيساعدان إلى أقصى حد على صون استقرار الجمهورية المعرض للخطر .

٤٥ - ونظرا لكون الأرقام والنسب المئوية للألبانيين المقدونيين ضمن العدد الإجمالي للسكان التي قدمتها الحكومة والتي قدمها الألبانيون المقدونيون متفاوتة كثيرا فيما بينها إذ تتراوح من ٢١ إلى ٤٨ في المائة ، فإنه من المستصوب إلى أقصى حد إجراء تعداد للسكان في وقت مبكر . إن الألبانيين المقدونيين لم يشاركوا في تعداد السكان لعام ١٩٩١ ، لكنهم مستعدون الآن للقيام بذلك شريطة أن تتحقق مشاركة دولية في هذه العملية . بيد أن الحكومة ، نظرا للأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، ستحتاج إلى مساعدة دولية لتمويل العملية .

٤٦ - لقد تسنى إحراز بعض التقدم في المحادثات الثلاثية مع الألبانيين المقدونيين وذلك مثلا بخصوص قضية تعداد السكان المذكورة آنفا ، والتعليم الثانوي والمشاكل المتصلة بعرض الشعارات الوطنية الألبانية المقدونية . وهناك أيضا اتفاق على أنه ينبغي وضع قانون جديد خاص بالإدارة الذاتية المحلية يتيح مزيدا من اللامركزية ويمنح بالتالي سلطة أكبر للأقليات في إدارة الشؤون المحلية . بيد أن هناك طلبات أخرى تقدم بها الألبانيون المقدونيون ولم تتم تلبيتها . وستواصل المناقشات بشأن معظم تلك الطلبات . واتفق على أن محرر برنامج التلفزة باللغة الألبانية ، وهو برنامج

يدوم ساعة واحدة في اليوم ويُبث على إحدى القنوات ، سيتولى وضع نص مقترحات بشأن طرائق تحسين هذه الحالة غير المرضية . وسينظر الفريق الفرعي في هذه المقترحات في النصف الأول من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . إن المقدونيين من ألبانيين وصرب غير راضين عن وضعهم الدستوري عموما . وليست الحكومة مستعدة في الوقت الحاضر للنظر في تعديلات دستورية أخرى . وربما توفّر أساس أفضل لإجراء مناقشات في هذا الشأن بعد أن يتم تعداد السكان . وأقرب تاريخ لإجراء هذا التعداد هو تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ .

باء - كوسوفو

٤٧ - عقد الفريق الخاص اجتماعات أسبوعية منذ بداية المحادثات بشأن التعليم المذكورة في التقرير السابق . وعُقدت أربعة من هذه الاجتماعات في بريستينا ، واجتماع واحد في بلغراد وآخر في نوفي ساد ، وثلاثة اجتماعات في جنيف . وقد كانت مستويات الحضور متفاوتة لأن حكومة الجمهورية الصربية لم تقبل جنيف مكانا لعقدها . واسترعى الفريق الخاص انتباه الحكومة الصربية مرارا إلى حقيقة أن ذلك يتنافى مع محتوى ورقة العمل التي وافق عليها جميع المشاركين في مؤتمر لندن . وتنص تلك الورقة على أن تعقد دورات الأفرقة العاملة في جنيف .

٤٨ - وفي الاجتماع الأخير المعقود في بريستينا في ٩ كانون الأول/ديسمبر ، والذي حضرته جميع الأطراف بما في ذلك الحكومة الصربية ، أجرى المشاركون مناقشات تبينت من خلالها مواقف مختلفة بخصوص القضايا الأساسية وكذلك قضايا التعليم . وأكد المشاركون محتوى بيانهم المؤرخ في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ والذي ورد نصّه في التقرير السابق (S/24795 ، الفقرة ٩٠) . بيد أن ألباني كوسوفو أعربوا عن خيبة أمل شديدة لعدم حدوث أي تغيير في الحالة على الميدان .

٤٩ - واقترح ممثلو ألباني كوسوفو فتح مباني المدارس على جميع المستويات فورا ودون شروط مسبقة . وذكروا أنه ينبغي معالجة أي مسائل متعلقة بالتعليم باللغة الألبانية بعد إعادة فتح المباني . وذكرت الحكومة أن ذلك غير ممكن وأنه يجب الاتفاق بشأن بعض النقاط قبل أن يتسنى تسليم المباني . وقد كان هناك في الجملة ثلاث نقاط : (أ) المناهج الدراسية ؛ و (ب) مركز موظفي التدريس ؛ و (ج) إيجاد حل للمشاكل المتصلة بالامتحانات وبالوقت الذي يخصص لنظام التعليم الموازي الذي احتفظ به ألبانيو كوسوفو . وفي ضوء هذه الحالة ، بدأ المشاركون مناقشة خطط التعليم .

واتُّفق على أنه ليس هناك حتى الآن أي مشكلة بخصوص المستوى الجامعي لأن الكليات والجامعات هي التي تقرر مثل هذه الخطط التعليمية . وفيما يتعلق بخطط التعليم للمرحلتين الابتدائية والثانوية ، كان ألبانيو كوسوفو قد سلموا السفير أهرينز وثائق ذات صلة نظر فيها المشاركون بصورة إجمالية . وذكر وزير التعليم الاتحادي ، السيد إيفيتش أن المناهج الدراسية كاملة إلا أن الخطط التعليمية لم تكن متاحة . ورد ألبانيو كوسوفو أنهم سوف يقدمون تلك الخطط التعليمية ولو أنهم لا يرون أي فائدة في القيام بذلك . وأكدوا على أنهم قد سلموا هذه المواد إلى الفريق العامل لمجرد أن ينظر فيها جميع الأطراف في الفريق فحسب ، وأنهم لا يودون أن تُقرها الحكومة الصربية رسميا بأي شكل من الاشكال .

٥٠ - واتفق الفريق على إجراء تبادل آراء شامل بخصوص المناهج والخطط التعليمية في الاجتماع المقبل الذي سيناقَش فيه أيضا مركز المدرسين والامتحانات والوقت المخصص للنظام الموازي . وستجرى هذه المناقشات في ضوء بيان ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ الذي أكد على ضرورة إدخال تغييرات على الوضع الراهن على أساس الاستعجال .

٥١ - يشكو ألبانيو كوسوفو من عدم حدوث أي تغيير في الحالة الراهنة . إن استراتيجية التفاوض المتمثلة في تحقيق تقدم سريع في قطاع هام هو قطاع التعليم ، والتي اختارها رئيس الوزراء الاتحادي ، السيد بانيتش ووافق عليها السيد روجوفا ، زعيم ألبانيي كوسوفو ، كانت تهدف إلى إيجاد جوٍّ أفضل ، يسمح بالانتقال إلى ميادين أخرى ، وأخيرا إلى القضايا الاساسية والمعقدة بصورة غير عادية ، أي القضايا المتصلة بمركز كوسوفو . بيد أن ذلك لم يؤدّ إلى نتيجة إيجابية حتى الآن . ولا يمكن أن يبقى التعليم هو الموضوع الوحيد للمناقشات التي تجرى في الفريق الخاص . وتبعا لذلك ، أجرى الفريق في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر محادثات مع وفد متكون من خبراء طبيين ألبانيين كوسوفيين بغية معالجة ذلك القطاع الذي يتعين إدخال تحسينات فيه على أساس الاستعجال أيضا . وتم تناول قطاعات أخرى ، منها مثلا قطاع وسائط الإعلام الجماهيري والاقتصاد ، مع ممثلين لألباني كوسوفو ، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر . وأعربت الحكومة الاتحادية عن استعدادها للمشاركة في هذه المحادثات الأوسع نطاقا وكذلك للشروع في مناقشات بشأن مركز كوسوفو بعد أن يبدأ تنقيح الدستورَين الاتحادي والصربي عقب انتخابات ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ .

٥٢ - ويرى رئيس الفريق العامل أنه لا يمكن ، من الناحية الواقعية ، توقع حدوث أي تقدم في كوسوفو في أي قطاع قبل أن تجرى هذه الانتخابات ، وقبل أن تتوفر في بلغراد ، مرة أخرى ، هياكل سياسية واضحة . وليس من الممكن في الوقت الراهن القيام بشيء ، فيما يبدو ، سوى إجراء الحصر وإدارة الأزمة . وهذا هو الغرض من الأنشطة الكثيفة التي اضطلع بها الفريق الخاص ، الذي ساعده على الطبيعة إلى حد كبير المراقبون الموفدون لأجل طويل من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، حيث يشاركون في محادثات الفريق الخاص ، كما ساعده الاهتمام الشديد الذي يولى على الصعيد الدولي لكوسوفو .

جيم - فويفودينا

٥٣ - عقد الفريق الفرعي المعني بفويفودينا محادثات يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الأقلية الهنغارية في المقاطعة . وبعد إجراء مناقشة في وزارة الخارجية الهنغارية في بودابست ، عُقدت سلسلة من الاجتماعات بين حكومة يوغوسلافيا الاتحادية وبين الاتحاد الديمقراطي للهنغاريين في فويفودينا ، برئاسة السيد أغوستون ، وغيره من المنظمات والممثلين الهنغاريين من جميع مناحي الحياة . كما استقبل الفريق الفرعي رئيس حكومة المقاطعة . ومن هذه الاجتماعات غدا من الواضح ، أن حالة الهنغاريين قد تردّت أثناء الأزمة اليوغوسلافية . وتتلخص الشكاوى الرئيسية في إعادة توطين اللاجئين الصرب في المدن والقرى الهنغارية ، وتجنيد الهنغاريين في الجيش اليوغوسلافي بشكل زائد على الحد وغير متناسب . ومن رأي رئيس الفريق العامل أنه لن يتسنى ، قبل إجراء انتخابات ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ، متابعة اجتماع نوفي ساد وإجراء مفاوضات جادة بشأن الوفاء بالحلول التوفيقية .

٥٤ - وفي ١٠ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، عقد الفريق الفرعي اجتماعا أيضا مع رئيس الحزب الكرواتي في فويفودينا ، السيد تونكوفيتش ، ومع ستة من القساوسة الكاثوليك من جنوبي فويفودينا ، حيث تزيد معدلات انتهاكات حقوق الانسان عنها في الشمال . واتفق مع المراقبين الموفدين في سوبوتيكا لأجل طويل من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على أن يتولوا هم النظر في حالات حقوق الانسان كل على حدة . وقد اتصل الفريق الفرعي بالحكومة الاتحادية بالنيابة عن الكرواتيين في فويفودينا ، ولكن لم يتسن حتى الآن إجراء أي محادثات برعاية المؤتمر . وسيُنظر في المسألة مرة أخرى بعد ٢٠ كانون الأول/ديسمبر .

٥٥ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ، شارك وفد تابع للفريق الفرعي برئاسة السفير ري في اجتماع على غرار اجتماعات نوفي ساد ، مع الأقلية السلوفاكية في فويفودينا ، عقد في باكي بتروفاتش على النحو الذي اقترحته الحكومة الاتحادية . كما أجرى محادثات مع الهنغاريين في فويفودينا ومع ممثلي الكرواتيين .

دال - سنجق

٥٦ - عقد الفريق الفرعي المعني بسانجاك محادثات مع وفد للمجلس الوطني الاسلامي بسانجاك برئاسة أوغليانين ، الذي استقبله أيضا الرئيسان المشاركان . وكتب الرئيسان المشاركان إلى رئيس صربيا ، مليوسيفيتش وإلى رئيس الجبل الأسود ، بولاتوفيتش ، بالنيابة عن مسلمي سانجاك ، الذين يُعتبرون ، لا سيما نتيجة للحرب الدائرة في البوسنة والهرسك ، ضحايا انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان . ولم يعقد حتى الآن اجتماع ثلاثي في نوفي بازار ، تتوخاه الحكومة الاتحادية إثر الاصرار الدائب من جانب الفريق الفرعي .

هاء - كرواتيا

٥٧ - أجرى الفريق العامل عدة اتصالات مع ممثلي الحكومة الكرواتية ومع الصرب من كرواتيا . ويتعين تكثيف المساعي بمجرد أن تسمح بذلك الحالة السياسية عموما ، ولا سيما في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . وفي غضون ذلك ، سيواصل الفريق العامل اتصالاته مع ممثلي الحكومة الكرواتية ومع الصرب الذين يعيشون في كرواتيا . وقد وردت إلى الفريق بعض الشكاوي المقدمة من الصرب بشأن انتهاك حقوقهم .

سادسا - الفريق العامل المعني بمسائل الخلافة

٥٨ - اجتمع الفريق العامل المعني بمسائل الخلافة برئاسة رئيسه الجديد ، السفير جورغن بوجر ، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر . وشاركت في الاجتماع وفود من جميع الدول الخلف في إقليم يوغوسلافيا السابقة .

٥٩ - واعتمد الفريق العامل نصا بشأن مسألة المواطنة ، أكد فيه أن أي مواطن سابق من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية لن يصبح عديم الجنسية .

٦٠ - وناقش الفريق العامل أيضا مسائل المعاشات التقاعدية وغيرها من الحقوق المكتسبة لمواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة الذين يعيشون في أي دولة من الدول الخلف ، ولا يكونون من مواطنيها . ومن المسائل الأخرى التي تناولها الفريق العامل حقوق اللاجئين والمشردين ، وكيفية تحديد ممتلكات الدولة ، والعلاقة بين الدول الخلف والمنظمات المالية الدولية . وستستمر مناقشة هذه المواضيع في الاجتماع المقبل للفريق العامل المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

سابعا - الفريق العامل المعني بالمسائل الاقتصادية

٦١ - اجتمع الفريق العامل المعني بالمسائل الاقتصادية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر للنظر فيما يلي :

(أ) التعديلات التي اقترح ادخالها على حصر الأصول والخصوم والمحفوظات الخاصة بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة ، اجتماع الأفرقة الفرعية الست المعقود في بروكسل في نهاية تشرين الأول/اكتوبر ؛

(ب) احتمال عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن المستقبل الاقتصادي لجمهوريات يوغوسلافيا السابقة ؛

(ج) ضرورة النظر في مقترحات للأخذ بمبادرات عملية خاصة بالسياسات في ميدان الاقتصاد .

٦٢ - ويسير حاليا العمل بشأن تقييم أصول الاتحاد اليوغوسلافي السابق وخصومه ومحفوظاته ، بالرغم من أن المشاورات الثنائية المكثفة التي أجريت في وقت سابق قد أظهرت أنه لا تزال هناك خلافات شاسعة بين وفد صربيا - الجبل الأسود والوفود الأخرى فيما يخص ما ينبغي أن يكون عليه محتوى الحصر . فرأي الصرب بشأن ما ينبغي اعتباره أصولا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة واسع النطاق إلى حد بعيد ، أما رأي الوفود الاخرى في هذا الصدد فتقييدي بدرجة أكبر من ذلك بكثير .

٦٣ - وذهب إلى بلغراد وفد يضم اثنين من المسؤولين وأربعة ممثلين لإحدى الشركات الاستشارية بغرض فحص الأصول والخصوم المالية للاتحاد السابق . وقد اتيحت إلى الوفد

إمكانية الوصول إلى معظم مصادر المعلومات وقواعد البيانات التي أفصح عن الرغبة في تغطيتها ، ومنها إحصاءات مصرف يوغوسلافيا الوطني . وتم إيفاد بعثة أخرى مماثلة إلى بلغراد لتقصي الحقائق من أجل الاطلاع على المحفوظات الاتحادية . وهناك تقارير غير مؤكدة تفيد أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعارض أي تقسيم لمحفوظات الاتحاد السابق .

٦٤ - وقوبل بالترحيب مبدأ عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن المستقبل الاقتصادي لجمهوريات يوغوسلافيا السابقة ، ينصب تركيزه على الانعاش والتعمير ، بالرغم من إشارة بعض التساؤلات حول الموعد الصحيح لذلك الحدث .

٦٥ - وسينظر الفريق العامل في اجتماعاته المقبلة في عدد من المبادرات العملية المتعلقة بالسياسة ، مقدمة من الوفود المختلفة ومن الرئيس ، وفي مسألة الموعد المناسب لعقد المؤتمر الرفيع المستوى المقترح .

ثامنا - الفريق العامل المعني بتدابير بناء الثقة والأمن وبالتحقق

٦٦ - في تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون الاول/ديسمبر اجتمع بانتظام الفريق العامل المعني بتدابير بناء الثقة والأمن وبالتحقق بغرض (أ) استعراض تنفيذ عدة تدابير لبناء الثقة والأمن اعتمدت في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ من أجل تيسير استمرار تشغيل الرحلات الجوية الانسانية إلى سراييفو (انظر S/24634 ، المرفق) ، (ب) والسعي إلى ايجاد أرضية مشتركة بين كل الأطراف في يوغوسلافيا السابقة بشأن وضع تدابير أطول أجلا لبناء الثقة في المجال العسكري .

٦٧ - وفيما يتعلق باتفاق ١٥ أيلول/سبتمبر بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ، تركزت الجهود على تحقيق امتثال الأطراف لحظر عمليات المتابعة بالرادار للرحلات الجوية الانسانية ولغيرها من الرحلات الجوية التي تأذن بها قوة الامم المتحدة للحماية ، وسحب المدفعية المضادة للطائرات وقذائف أرض - جو من منطقة تمتد لمسافة ٤٥ كيلومترا على كل جانب من خط السير المتفق عليه للرحلات الجوية الانسانية ، والاعلان عن مواقع جميع المدافع المضادة للطائرات وجميع القذائف أرض - جو في جميع أنحاء البوسنة والهرسك . وقد وردت معلومات من جميع الأطراف على الأرض في البوسنة والهرسك . كما اتخذت الأطراف خطوة إلى الأمام بالاتفاق على تبادل المعلومات

المقدمة منها . وستستمر الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الامتثال التام لاتفاق ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ .

٦٨ - وقد اتُّخذت وثيقة مؤتمر لندن بشأن بناء الثقة والامن والتحقق (LC/C11) أساسا للنظر في تدابير بناء الثقة والامن الاطول أجلا .

٦٩ - وعلى مدى الشهر الماضي ، أجرى الفريق العامل استعراضا للتدابير التي يمكن أن تيسر ، في حدود الولاية المنوطة به ، تخفيف حدة التوتر بين الاطراف ، وذلك بالشروع في النظر في مسألة التدابير الاخرى الاطول أجلا لبناء الثقة . ومن بينها ، كان معروضا على الفريق العامل اقتراحا يدعو إلى تبادل المعلومات الاولى بشأن أنواع منظومات الاسلحة ومستويات القوات المسلحة التي توجد بحوزة كل طرف في المنطقة . وبهذه الوسيلة ، من المأمول أن يبدأ تمهيد الارض لاعتماد تدابير نهائية لبناء الثقة والامن تحظى بالقبول المتبادل ، مما قد يخلّف الاثر المنشود ببناء ثقة حقيقية في الميدان العسكري بين الاطراف في يوغوسلافيا السابقة .

المرفق الاول

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢
موجهة من الامين العام إلى الاجتماع الوزاري
للجنة التوجيهيه التابعة للمؤتمر الدولي
المعني بيوغوسلافيا سابقا

بصفتي رئيسا مشاركا للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا أرحب بكم في قصر الامم وأبعث إليكم بأطيب تمنياتي لعقد اجتماع منتج . ويعقد هذا الاجتماع الموسع للجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر في لحظة مواتية . فالنزاع في البوسنة والهرسك مستمر بالرغم من الجهود المضنية المبذولة لوقفه ، ولو أن حدة الاعمال القتالية قد انخفضت . ويواجه الاشخاص المشردون واللاجئون وغيرهم من الاشخاص المتضررين قسوة النزاع الموسع .

وتتطلب الحالة الراهنة حنكة سياسية من الطراز الاول . ويجب تحقيق توازن بين العواطف التي نتفهم مصدرها والتقدير الواعي للمخاطر والفوائد . ويجب دراسة الخطط القائمة على الدجل السياسي في ضوء مساهمتها في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل .

وقد بذل الكثير لوقف النزاع وتقديم المساعدة الانسانية الحيوية لضحاياه . والمنظمات الانسانية جديرة باعجابنا وامتناننا لجهودها المستمرة . وما فتئ دعمكم المستمر لأعمالها يمثل أمرا جوهريا .

ويرسي الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية أسس تسوية سلمية . وقد انصب تركيزهما بحق ، وما زال مستمرا ، على صنع السلم وحفظ السلم والدبلوماسية الوقائية وبناء السلم . والطريق الماثل أمامنا يمتد عبر استمرار المفاوضات بحسن نية وانطلاقا من روح ميثاق الامم المتحدة ومبادئ المؤتمر الدولي ، لا عن طريق أفعال تؤدي الى استمرار أو تصعيد العنف . وأتمنى لكم النجاح في جهودكم .

المرفق الثاني

بيان افتتاحي أدلى به السيد سايروس فانس في الاجتماع الوزاري للجنة التوجيهية

أتقدم لكم أنا واللورد أوين بأطيب تمنياتنا الحارة ونرحب بكم في هذا الاجتماع الوزاري للجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر الدولي .

إن وجودكم هنا يبرهن على القلق العميق الذي يساور المجتمع الدولي بشأن الحالة الخطيرة في يوغوسلافيا سابقا . فما زال النزاع مستمرا في البوسنة والهرسك . وما فتئ ما يربو على ٣ ملايين لاجئ ومشرد من الطوائف الثلاث يعتمدون على المعونة الدولية لبقائهم على قيد الحياة . وفي غضون الأشهر الثلاثة الماضية انضم ما يربو على ٠٠٠ ٧ فرد إلى قيادة قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك مساعدين بذلك في تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين الذين هم في حاجة ماسة إليها . وبينما بذل الكثير فإن النزاع ما زال مستمرا وثمة خطر في أن يمتد النزاع إلى مناطق أخرى في البلقان .

والنزاع في البوسنة والهرسك ليس إلا أحدث انفجار للانهيار العنيف ليوغوسلافيا في الفترة التالية لتيتو . وتتأصل جذور هذا العنف في تاريخ المنطقة المعقد الذي يتمثل في الشكاوى المتبادلة والطموحات السياسية والمطالبات الاقليمية والخلافات الدينية والتنافس الاثني .

بيد أن القول بأن أسباب النزاع معقدة لا يعفينا من مسؤوليتنا في التماس حلول عادلة ومنصفة . ومن الضروري ألا ندخر جهدا لتوحيد اجراءاتنا من أجل وقف القتال والحيلولة دون انتشار النزاع وتقديم المساعدة الانسانية للجميع والتوصل الى حل سياسي دائم لمشاكل البوسنة والهرسك ويوغوسلافيا سابقا بأسرها .

ومنذ أن بدأ المؤتمر الدولي ، منذ ١٠٤ أيام ، عملنا وزملاؤنا الكثيرون ، المدنيون والعسكريون ، والمؤسسات والمنظمات الأخرى على احراز تقدم بشأن نطاق عريض من المشاكل . وجميعها مشاكل صعبة ولكنها كلها أساسية . وقد تضمنت :

(أ) تحسين العلاقات بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ؛

(ب) بدء حوار جاد بين زعماء كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك ؛

(ج) العمل على تحقيق استقرار الحالة في المناطق المشمولة بحماية الامم المتحدة في كرواتيا ، بما في ذلك المشاكل الشائكة من قبيل عودة اللاجئين ؛

(د) نزع سلاح شبه جزيرة بريفلاكا في سياق الاتفاق على انسحاب الجيش اليوغوسلافي من أراضي كرواتيا في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ؛

(هـ) وزع عملية حفظ السلم كبيرة تضطلع بها الامم المتحدة في البوسنة والهرسك لحماية القوافل الانسانية ؛

(و) انشاء فريق عامل عسكري مختلط في سراييفو لوقف الاعمال القتالية ومعالجة القضايا العسكرية الهامة الاخرى ؛

(ز) وضع اطار دستوري للبوسنة والهرسك ؛

(ح) العمل على تعزيز الجزاءات القائمة وتدابير الانفاذ ؛

(ط) وزع قوات حفظ السلم الوقائية في مقدونيا ، فضلا عن الاضطلاع بالاعمال الدبلوماسية الوقائية في كوسوفو وساندزاك وفويفودنيا ؛

(ي) التعاون النشط مع لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان ومقررها الخاص فضلا عن لجنة الخبراء المعنيين بانتهاك القانون الدولي ، بما في ذلك جرائم الحرب .

وما فتئ تشجيع وقف الاعمال القتالية والتوصل الى تسوية دستورية في البوسنة والهرسك يمثلان الهدفان اللذان لهما الاولوية . ولم يكن هذا بالامر اليسير ، وأجد لزاما علي أن أخبركم أن الاطراف الثلاثة وضعوا في أوقات مختلفة عراقيل أمام تحقيق هذين الهدفين . ومع هذا ، تم احراز قدر من التقدم ، وإن لم يكن كافيا . وبعد الجهود المطولة والمضنية التي بذلها القادة التابعون للامم المتحدة جرى انشاء فريق عامل عسكري مختلط ثلاثي في سراييفو . والنتائج التي تحققت لا يستهان بها ، فقد انخفض المستوى العام للعنف ، ولو أن العنف لم يتوقف .

ومنذ البداية ، تحركنا ، اللورد أوين وأنا ، على أساس أن مهمتنا الاساسية هي إيجاد حل سياسي دائم . ومن الناحية العملية ، ليس ثمة بدائل حقيقية سوى تحقيق تسوية سياسية عن طريق التفاوض . ولذلك ، فمن الاهمية أن تتسق أعمالنا مع هذه الغاية . وأننا لنأمل بشدة أن يرسل هذا الاجتماع رسالة واضحة إلى كافة الاطراف المعنية مفادها أن أولئك الذين سيتعاونون في عملية السلم سيلقون جزاء تعاونهم ، أما أولئك الذين لن يتعاونوا ، فسيتحملون التبعات . واسمحوا لي أن أشرككم بشكل موجز في تفكيرنا بشأن طائفة من القضايا المحددة التي تثير قلقنا جميعا .

إن مقدونيا تمر بأزمة حادة . وللمساعدة في نزع فتيل هذه الازمة ، اعتمد مجلس الامن لتوّه توصية الامين العام بإنشاء عملية لحفظ سلم تابعة للامم المتحدة ، كوزع وقائي ، في مقدونيا . وستضطلع بإنجاز هذه المهمة كتيبة مشاة قوامها نحو ٧٠٠ من الافراد المسلحين ، مع الدعم السوقي والمراقبين العسكريين والشرطة المدنية التابعة للامم المتحدة . والرئيسان يشاركان مجلس الامن ما يعلقه من استعجال بالغ على إنجاز قدر من الوزع الفوري .

أما كوسوفو ، فهي تواجه مشكلة ليست أقل إلحاحا . ومن المشكوك فيه ما إذا كنّا نستطيع في الوقت الراهن أن نحصل على الموافقة المطلوبة لدفع قوات لحفظ السلم تابعة للامم المتحدة إلى هذا الاقليم الصربي ، ولكن على أي حال ، فإن مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا يحتفظ بالفعل بوجود في كوسوفو . وإننا لنرحب بالقرار الذي اتخذه مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في استوكهولم بتوسيع بعثته المدنية المكلفة بالمراقبة . ونظرا لتصاعد التوتر لدى كافة الاطراف المشاركة في قضية كوسوفو فإن النزاع يمكن أن ينشب هناك ، سواء نتيجة لحادث عارض أو بصورة متعمدة . ولذلك فإن دور المساعي الحميدة الذي تنهض به بعثة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا إنما يتسم بأهمية قصوى . وعلى المدى البعيد ، لا بد من إنجاز تحسينات حقيقية في كوسوفو . وخلال الشهور الثلاثة المنصرمة ، أجرى الفريق الخاص المعني بكوسوفو والتابع للمؤتمر مناقشات مستفيضة مع كل الاطراف بشأن طائفة عريضة من المسائل الاجتماعية والتربوية والسياسية . وإننا لنؤمن بأن هذه الجهود ستساعد في تحسين الاستقرار ، وستكون مثمرة . ويظل استعادة الحكم الذاتي الحقيقي إلى كوسوفو يمثل هدفا رئيسيا .

وفيما يتعلق بمنطقة حظر الطيران فوق البوسنة والهرسك فإننا نعتقد بأن هناك حاجة لبحث المخالفات لقرار مجلس الامن . ومن الضروري ، في هذا الصدد ، فهم الحالة الفعلية للامور . والواقع أن قوة الامم المتحدة للحماية لم ترصد حتى الآن أي

استخدام للطائرات المقاتلة ثابتة الاجنحة في دعم العمليات القتالية في البوسنة والهرسك منذ اعتماد القرار المتعلق بمنطقة حظر الطيران قبل أكثر من شهرين . وقد رصدت قوة الامم المتحدة للحماية طائرات هليكوبتر في عدد من الحالات ، وتم إبلاغ القوة بادعاءات بأن طائرات الهليكوبتر قد استخدمت بشكل هجومي ، إلا أن قوة الامم المتحدة للحماية لم تتأكد من ذلك . وينبغي مراعاة هذه الحقائق عند النظر في اتخاذ أي قرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ولا بد وأن ينظر مجلس الامن أيضا في النتائج المحتملة لاي إجراء ينفذ بالقوة ، ولا سيما تهديد سلامة أفراد قوة الامم المتحدة للحماية ، وموظفي مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وبعثة الجماعة الاوروبية للمراقبة ، والعاملين العزّل في مجال المساعدات الإنسانية في البوسنة والهرسك وغيرها من أنحاء يوغوسلافيا سابقا .

وتتمثل قضية هامة أخرى في ما هو مقترح من رفع للحظر على الاسلحة . فمنذ أسبوعين في جدة ، كان بمقدورنا ، اللورد أوين وأنا ، أن نلمس عمق مشاعر البلدان الإسلامية المحبذة لذلك . ومع ذلك ، لا بد وأن نبلغكم بأننا نرى أن مثل هذا العمل لن يتسم بالحكمة ، إذ من شأنه أن يوسّع الحرب في البوسنة والهرسك ويزيدها عمقا . ومن شأن هذا العمل أيضا أن يشجع على تسليم أسلحة أحدث وأكثر تدميرا لكل الاطراف المتحاربة ، كما يمكن أن يؤدي إلى امتداد النزاع إلى سائر أنحاء منطقة البلقان .

ومن الموضوعات الاخرى محل البحث موضوع المناطق الآمنة أو الملاجئ الآمنة للمدنيين المحاصرين وسط القتال . ويعرض الداعون إلى هذه السياسة تنويعات شتى ، ولا يكون واضحا على الدوام ما الذي يجري اقتراحه . وأعتقد أنه ينبغي علينا أن ندرس مثل هذه المقترحات بدقة ، وإن كنا ، اللورد أوين وأنا ، لا نستطيع أن نؤيد أي سياسة يكون من شأنها أن تسهم في التطهير الإثني ، فإننا لا نزال نعتقد أن أفضل "ملجأ آمن" إنما يتمثل في الوقف الشامل للأعمال العدائية .

وفيما يتعلق بحالة اللاجئين فإن السيدة أوغاتا ستقدم تقريرا عن أنشطتها وعن الاحتياجات المطلوبة في الميدان . ولاتزال هناك حاجة الى تقديم المساعدة الى ما يزيد عن ٣ ملايين شخص من اللاجئين والمشردين داخل البوسنة والهرسك وخارجها . وفي داخل البلد ، يجري نقل الاغذية والامدادات الاخرى الى العديد من الاماكن التي لم يسبق الوصول اليها من قبل وذلك بفضل الجهود البطولية التي يقوم بها العاملون في مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وأفراد قوة الامم المتحدة للحماية وآخرون . غير أن جهود الإغاثة الدولية لا تزال تحوطها المخاطر وتصادف عقبات وتهديدات . وينبغي أن نقوم جميعا بمزيد من الجهد لتحسين فرص المدنيين الابرياء .

والمسائل المتعلقة بحقوق الانسان تحظى بالأولوية في اهتماماتنا منذ اليوم الأول للمؤتمر . وفي رسالة بعثنا بها الى لجنة حقوق الانسان في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، شجبنا من جديد التطهير الاثني والانتهاكات الأخرى لحقوق الانسان ، ودعونا اللجنة الى إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة حماية حقوق الأقليات التي تعد مسألة هامة .

وقد تعاونا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ، كما أننا نشيد بالرئيس سوماروغا وزملائه لما يقومون به يوميا من أعمال نبيلة وغير متغنى بها ، وخاصة بالنسبة لإطلاق سراح السجناء وعمليات الإجلاء . وبالنظر الى أن هذه المسألة هي مسألة ملّحة ، والى ما يبدى من اهتمام شديد بها ، فإن الرئيس سوماروغا سيقدم تقريرا عن آخر التطورات الحاصلة بشأنها .

وقد اتخذنا أيضا إجراء بشأن الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم حرب وبانتهاكات أخرى للقانون الانساني الدولي . كذلك فإننا سعينا الى مساعدة لجنة الخبراء في إجراء فحص بوسائل الطب الشرعي لموقع المقبرة الجماعية الموجودة في أوفكارا قرب هوكوفر وسيتم ذلك هذا الأسبوع . وأنا ، واللورد أوين ، نعتقد أن الفظائع التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ليست مقبولة وأنه ينبغي تقديم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب الى العدالة . ولذلك فإننا نوصي بإنشاء محكمة جنائية دولية .

وهذا هو الطريق الذي سرنا فيه منذ القيام بمهمتنا ، وسوف نواصل المضي قدما بالاستراتيجيات التي بيّنتها . وأخيرا فإن اللورد أوين سيعالج في ملاحظاته الخطوات التي نخطط لاتخاذها في المستقبل القريب من أجل الإسراع بمساعينا .

المرفق الثالث

كلمة الرايت اونورابل اللورد أوين في الاجتماع
الوزاري للجنة التوجيهية

إننا ، بصفتنا رئيسي اللجنة مقتنعان معا بأنه ينبغي أن نصرّ على التوصل الى تسوية عامة في أقرب وقت ممكن من الناحية الانسانية . ولا بد أن يشمل هذا إعادة الحكم الذاتي الكامل لكوسوفو التي تعتبر الحالة فيها خطرة بصفة خاصة . والواقعية تنبئنا بأنه يوجد أمامنا العديد من المشكلات الهائلة .

ونحن لم يكن لدينا مطلقا أي شك في أنه لا يمكن للأطراف في البوسنة والهرسك أن تتفاوض بمفردها بشأن تسوية وأن الأمر سيحتاج الى الضغط بشدة على الأطراف الثلاثة جميعها في أوقات مختلفة . والكثير من البلدان التي تجلس حول هذه المائدة لها دور في تلك العملية .

وأحد مصادر القلق بالنسبة لنا هو أن حكومة البوسنة والهرسك قد أصبحت بشكل متزايد ، وبما يثير الحزن ، لا تمثل إلا السكان المسلمين . وسوف نتوجه غدا الى زغرب لمقابلة الرئيس توجمان والرئيس عزتبيغوفيتش في محاولة منا للجمع بين المسلمين البوسنيين والكروات البوسنيين في رئاسة تكون أكثر تمثيلا للشعب . وسوف نحاول إقناع الجانبين بتحقيق قدر من الاتفاق بشأن خريطة إقليمية للبوسنة والهرسك وذلك على الرغم من أننا نعلم أن ذلك سيكون أمرا صعبا للغاية .

ولقد عجزنا حتى الآن عن حمل حكومة البوسنة والهرسك ، على المستوى السياسي ، على الجلوس إلى مائدة واحدة مع الصرب البوسنيين والكرواتيين البوسنيين . فهم يخشون التفاوض الآن ، مع وجود الكثير من المناطق التي كانوا فيها عادة تحت سيطرة الصرب البوسنيين ، من موقع الضعف حسبما يرون . وأنا أتوقع أن نكون بحاجة الى دعم من البلدان ، وخاصة في العالم الاسلامي ، لتشجيع الرئيس عزتبيغوفيتش على المشاركة على نحو بنّاء في كانون الثاني/يناير . غير أنه اذا كان الرئيس عزتبيغوفيتش سيقبل بحل وسط فإنه يتعين علينا أن نكون قادرين على أن نبيّن قدرتنا على تحريك الخط الامامي الحالي للصرب البوسنيين إلى الوراء والحصول على موافقة الصرب البوسنيين على العيش في ظل حكم للقانون يسمح بعكس اتجاه التطهير الإثني .

وموقف الكرواتيين البوسنيين يشكل في الوقت الحالي أقل الصعوبات ، ومن الممكن ، في الواقع ، أن يصبح الكرواتيون البوسنيون عنصرا مساعدا في المفاوضات ، غير أنه لا تزال توجد في البوسنة والهرسك أجزاء من الجيش الكرواتي ، كما أن بعض الطلعات الجوية غير المأذون بها تقوم من زغرب .

غير أن التحدي الأكبر يتمثل في تحريك الصرب البوسنيين الى الوراء ، وأصبح للجنرال ملاديتش أهمية أكبر من هذه الناحية . والجنرال ملاديتش ضابط حازم ، وهو قد ينصت إلى ما يقوله الرئيس كوزيتش والجنرال بانيتش ولكنهما لا يتحكمان فيه . وهو يتبع الرئيس ميلوسيفيتش مباشرة .

وبلغراد هي أولا وقبل كل شيء التي تتحكم في نقاط الضغط الرئيسية على الصربيين البوسنيين . فالسيد كارادزيتش ينصت في نهاية الأمر إلى ما تقوله بلغراد ، كما أن الجهد العسكري والاقتصادي ، بخلاف الأغذية ، للصرب البوسنيين يعتمد اعتمادا شديدا على القرارات التي تتخذ في بلغراد . ولذلك فإننا نعتقد ، بحق بأن بلغراد قادرة - إذا أرادت - على تحقيق تسوية .

وهذا هو السبب في أنه من المهم بشكل أساسي الإبقاء على جميع الجزاءات المفروضة حاليا على صربيا والجبل الأسود بل وتعزيزها . ونحن لا يمكننا أن نسمح بالتحايل على الجزاءات كما حدث منذ بضعة أسابيع بالنسبة للحظر المفروض على النفط . كذلك فإننا بحاجة إلى شخص يمكنه أن يجمع معلومات الاستخبارات الآتية من بلدان مختلفة وأن يبلّغ عن عمليات التحايل وعن الانتهاكات المحتملة للجزاءات التي فرضتها لجنة الجزاءات . وبعد أن اتبع أخيرا إجراء التوقيف والتفتيش في البحر الأدرياتيكي فإنه يجب اتباع الإجراء نفسه في نهر الدانوب . ومن الحكمة أيضا لنا جميعا أن نخطط لفرض جزاءات جديدة وأكثر صرامة . وقد تكون هناك حاجة الى فرض تلك الجزاءات على حكومة صربية جديدة متعنتة غير أننا ، كرئيسين للمؤتمر ، لا نعتقد بأنه ينبغي تطبيق تلك الجزاءات ، أو حتى التهديد بها ، قبل أن تعطي أية حكومة جديدة تظهر في بلغراد فرصة الاشتراك على نحو إيجابي في عملية التفاوض . ومهما حدث في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر فإن الرئيس كوسيتش سيظل هو الرئيس .

ونحن نعتزم المضي قدما بعزم وإصرار نحو التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض .

وفي الفترة بين يوم عيد الميلاد وبداية السنة الجديدة سيكون السيد بطرس بطرس غالي في زيارة لجنيف وقد وافق سيادته على أن يلتقي خلال تلك الفترة بنا وبالرئيس كوسيتش ، وكذلك على انفراد بالرئيس توجمان . وقد نحاول أن نجمع بين الرئيسين .

وإذا لم يحصل أي من المرشحين في انتخابات الرئاسة الصربية على أكثر من ٥٠ في المائة من الأصوات فإنه ستكون هناك إعادة للانتخابات ، ويعتقد أنه على الأرجح ستكون إعادة الانتخابات يوم ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وستكون النتائج معروفة قبل ٤ أو ٥ كانون الثاني/يناير ، كما ستكون هناك عطلة عامة يومي ٧ و ٨ كانون الثاني/يناير بمناسبة عيد الميلاد لدى الطائفة الأرثوذوكسية . ولذلك فإننا قد نجد أنه حتى الأسبوع الذي يبدأ يوم ١١ كانون الثاني/يناير لن تكون في بلغراد حكومة ذات سلطة نتعامل معها . ومع ذلك فإن أيا منا لا يعتقد بأنه من المقبول ، بالنسبة للوضع على الطبيعة في البوسنة والهرسك أو حتى بالنسبة للرأي العام العالمي ، أن ننتظر حتى ذلك الوقت .

ولذا فإننا نوجه الدعوة إلى الرئيس عزتبيغوفيتش والسيد كارادزيتش والسيد بوبان للحضور إلى جنيف في ٣ كانون الثاني/يناير ونطلب منهم أن يصطحبوا معهم أكبر قادتهم العسكريين . ولا نريد وقفا مطردا للأعمال القتالية ونزع سلاح سراييفو فحسب بل أيضا أن نحاول التوصل إلى اتفاق على انسحاب من خط المواجهة العسكرية بطريقة تعزز وتتفق مع طبيعة تسوية سياسية شاملة . وسنحاول أيضا أن نضمن أن يتمكن جميع المواطنين من الوصول إلى المدن والبلدات التي كانت محاصرة والخروج منها وحرية نقل المعونة الانسانية . وسنوجه الدعوة إلى بلغراد وزغرب لإرسال من يمثلهما في هذه المحادثات على المستوى الذي تريانه مناسبا . ونعتزم أن نتابع هذه المحادثات عندما تزداد الحالة السياسية في بلغراد وضوحا ، وذلك بعقد مزيد من الاجتماعات في منتصف كانون الثاني/يناير .

ونعتقد أنه لا يمكننا إلا عند الإضطلاع بهذه العملية أن نحلل إمكانية التوصل إلى تسوية حقيقة عن طريق التفاوض تفي بالمبادئ المحددة لهذا المؤتمر في نهاية آب/أغسطس في لندن . وإذا عرقل أي طرف في البوسنة والهرسك أو أي حكومة في زغرب أو بلغراد هذه التسوية فإننا لا نتردد في توجيه نظر هذا المؤتمر إلى موقفهم وأفعالهم . ولا يمكن أن نحدد مواعيد نهائية أو نقاط فارقة ولكن عند تسنم الادارة الجديدة مقاليد السلطة في الولايات المتحدة سيكون من المناسب تماما اتخاذ تدابير جديدة في مجلس الأمن ، بل حتى أن نجتمع مرة أخرى على المستوى الوزاري .

ومع هذا ، وفي هذه المرحلة فإنني وسايروس فانس يتوفر لدينا الحماس بشأن احتمالات التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض . وقد استثمرنا قدرا كبيرا من الوقت والجهد في التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض منذ أن اجتمعنا لأول مرة هنا في ٣ أيلول/سبتمبر . ونعتزم أن نوظف هذا الاستثمار . بيد أننا نعتقد أنه ينبغي النظر في أربعة إجراءات إضافية جديدة .

(أ) أولا ، النظر في إنشاء محكمة جنائية دولية عن طريق قرار يتخذه مجلس الأمن . ومن المؤكد أنه من الخطأ ألا يحاكم مرتكبو التطهير الإثني ؛

(ب) ثانيا ، النظر في اتخاذ قرار ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، يجعل في الامكان إنفاذ حظر الطيران الذي فرضه مجلس الأمن إذا استمرت عمليات الانتهاك ، وفي هذه الحالة فحسب . وهذه عملية تتألف من مرحلتين بالنسبة للآثار المترتبة على أي إنفاذ فعلي بالنسبة لقوات الأمم المتحدة وموظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيرهم من الموجودين في الساحة في البوسنة والهرسك مما يتطلب اضطلاع أعضاء مجلس الأمن بأعمق تحليل للحالة . ويلزم أيضا أن يشترك الأمين العام اشتراكا كاملا في أي قرارات تتخذ بشأن توقيت ونوع أي إجراء إنفاذ ، وسيساعد في هذه العملية القرار الذي يتخذه الأمين العام بأن يطلب من منظمة حلف شمال الأطلسي التخطيط لتقديم المساعدة ؛

(ج) ثالثا ، النظر في تقوية الجزاءات الحالية عن طريق إنشاء آلية لاستخدام معلومات الاستخبارات وغيرها من المعلومات الحساسة بغية إبلاغ عمليات التحايل إلى لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة في أبكر فرصة ؛

(د) رابعا ، النظر في اتخاذ مجلس الأمن لقرار بشأن كوسوفو يوضح لجميع الأطراف أن عليها أن تبدي ضبط النفس ، وأن أية عمليات قمع داخلية إضافية ستعتبر تهديدا للسلم وأن الحكم الذاتي عن طريق التفاوض هوأولوية جوهرية عاجلة .

ومازلنا نعارض بحزم إدخال أي تغيير على الحظر المفروض على توريد الأسلحة الذي اتخذه مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، والذي يشمل إقليم يوغوسلافيا سابقا بأسره . إن الوقت الحالي هو وقت اختبار الأطراف داخل البوسنة والهرسك وفي البلدان المحيطة بالبوسنة والهرسك على مائدة المفاوضات . ولا يجب أن ننسى أبدا أن السلم لن يتحقق في يوغوسلافيا سابقا إلا عن طريق المفاوضات . ولتحقيق هذا فإننا في حاجة إلى استخدام الضغوط الأدبية والسياسية والاقتصادية والعسكرية استخداما حكيما .

- - - - -